عناصر شركة يونيتي ريسورسيز غروب تقتل امرأتين في بغداد

الحكومة تفتح تحقيقاً وتدعو الجانب الأمريكي إلى تقديم معلومات عن الحادث

متابعة/اكرم عبد المجيد

استنكرت الحكومة أمس الأربعاء قيام عناصر شركة أمنية أجنبية بقتل امرأتين أمس الأول ببغداد، وفتحت تحقيقا في الحادث، على ما افاد مسؤول رفيع المستوى.

وقال الناطق باسم خطة فرض القانون العميد قاسم عطا في تصريح لـ(المدى) ان نارا أطلقت من عجلات من ذوات الدفع الرباعي تابعة لشركة امنية اجنبية في منطقة الكرادة (تقاطع المسبح) أدت الى مقتل امرأتين تستقلان عجلة من نوع اولدز موبيل وان قيادة عمليات بغداد فتحت تحقيقا عاجلا في الحادث وطلبت من الجانب الامريكي الادلاء بمعلومات عن عناصر الشركة الامنية التي ارتكبت هذا الجرم.

وأضاف عطا ان "الحكومة ترفض بشكل قاطع كل ما تقوم به هذه الشركات من خروقات ضد المدنيين في البلاد".

اعتراف

الى ذلك اعلنت شركة "يونيتي ريسورسيز غروب" للخدمات الأمنية واللوجستية التي تتخذ من دبي مقرا لها امس الأربعاء انها ضالعة في حادث إطلاق النار الثلاثاء في بغداد. وقالت الشركة في بيان "نحن في الوقت الحاضر ننتظر تفاصيل اكثر تتعلق بالحادث".

ودافعت هذه الشركة الاسترالية الادارة عن عناصرها قائلة ان "عناصر فريق الحماية أطلقوا النار على سيارة كانت متجهة نحو موكبهم بسرعة وأخفقت في التوقف رغم كل الاشارات عن طريق اليد او القنابل الدخانية، مما اضطرهم لإطلاق النار وإجبارها على التوقف".وأضافت في بيان ان "الوحدة المسؤولة تعمل مع السلطات العراقية لتحديد نتائج الحادث" معربة عن اسفها لما حدث.

وجاء الحادث بعد يومين من تعهد الحكومة بمعاقبة شركة "بلاك ووتر" الامريكية الامنية بعدما دلت تحقيقاتها على ان حراس الشركة لم يتعرضوا للاستفزاز عندما فتحوا النار "عمدا" في بغداد وقتلوا ١٧ عراقيا قبل ثلاثة اسابيع.

وقالت ميرمبي نانتونغو المتحدثة باسم السفارة الاميركية في بغداد ان حادث الثلاثاء ليس له علاقة بالسفارة التي يقوم عناصر بلاك ووتر بحماية موظفيها.

الداخلية تحقق

وعلى صعيد متصل قال مدير مركز العمليات في وزارة الداخلية إن الوزارة شكلت، الثلاثاء، لجنة تحقيقية للوقوف على تداعيات حادث تقاطع المسبح

وذكر مدير المركز اللواء عبد الكريم خلف في تصريح صحفي أن " لجنة تحقيقية موسعة شكلتها وزارة الداخلية بأمر من وزير الداخلية جواد البولاني باشرت أعمالها، بعد ظهر الثلاثاء، لمعرفة ملابسات الحادث الذي وقع اليوم بالقرب من فندق (قنديل) في الطريق المؤدي إلى ساحة عقبة في منطقة الكرادة وسط بغداد."

افادة المجلس البلدي

وكان رئيس المجلس البلدي في حي الكرادة محمد الربيعي قال، في وقت سابق، إن "قافلة تابعة لشركة حماية خاصة أجنبية أطلقت النار، بعد ظهر الثلاثاء، على سيارة بها إمرأتان تجاوزت القافلة بالخطأ في، فقتلتهما على الفور."

وأضاف أن الشركة " أبدت كامل استعدادها للايفاء بالتزاماتها تجاه ذوي الضحايا، وقالت إنها تجري تحقيقا موسعا لمعرفة ملابسات وقوع الحادث."

وأوضح الربيعي أن القافلة الأمنية "كانت تتألف من سيارت ذات دفع رباعي نوع (GMCسوداء اللون"، مشيرا إلى أن سيارات الحماية " لم تتوقف بل استمرت في مسيرتها نحو المنطقة الخضراء"، وقال إن الشرطة العراقية " لم تتمكن من تعقب السيارات ولكن تأكد دخولها إلى المنطقة الخضراء".

وأضاف "رفعنا مذكرة إلى وزارة الداخلية نطلب منهم معلومات عن الشركة التي ارتكب عناصرها الحادث، كون الوزارة على علم بجميع تحركات الشركات الأمنية الخاصة في بغداد."

من جانبه، قال اللواء خلف إن وزارة الداخلية "تعكف حاليا على وضع آليات وإجراءات مناسبة للشركات الأمنية، تكفل عدم المساس بأمن المواطنين."

وردا على سؤال حول أعداد الشركات الأمنية المتواجدة في الأراضي العراقية، ذكر خلف أنه "يوجد في البلاد ٢٣ شركة أمنية أجنبية خاصة، تضم أكثر من (٣٠٠٠) منتسب وجميعها تتبع قسم الشركات الأمنية في وزارة الداخلية."

شهادات

قالت صحيفة الغارديان البريطانية، في عددها الصادر الاربعاء، ان الشركات الامنية الخاصة وضعت تحت الفحص من جديد بعد مقتل سيدتين بوابل من الرصاص استهدفهما، على ما يبدو، بسبب ان سيارتهما اقتربت كثيرا من موكب امني كان ماضيا في طريقه وسط بغداد ظهر الثلاثاء.

وذكرت الصحيفة أن تقارير، صدرت الثلاثاء، رأت ان عناصر الحماية يتبعون شركة استرالية امنية مقرها دبي، "يونتي ريسورسز غروب Unity Resources Group"، هم الذين اطلقوا النار على السيدتين، بعد أن كانت هوية العناصر الامنية التي اطلقت النار مجهولة بعيد الحادث.

ونقلت الغارديان عن علي الدباغ، المتحدث باسم الحكومة العراقية، قوله ان "الحادثة جزء من سلسلة اعمال متهورة تمارسها بعض الشركات الامنية."

وذكرت الصحيفة ان ناطقا باسم وزارة الداخلية قال ان الشركة قدمت اعتذارها الى الحكومة العراقية عن حادث اطلاق النار بالقرب من مكاتب الشركة في حي الكرادة بوسط بغداد.

وقالت الغارديان ان مايكل بردن، مدير شركة يونتي التنفيذي، اصدر بيانا يقول فيه "نحن نقدم عميق اعتذارنا عن هذه الحادثة وسنواصل اعطاء اية معلومات اضافية نحصل عليها عندما نتثبت من حقيقة ما جرى، وإعلام الأشخاص المعنيين والسلطات المختصة."

واشارت الصحيفة إلى ان هذه الحادثة جاءت بعد ساعات قليلة من طلب الحكومة العراقية الى شركة بلاك ووتر دفع مبلغ ١٣٦ مليون دولار كتعويض لعائلات المدنيين الذين قتلوا بنيران عناصرها في بغداد الشهر الماضي.

وقالت الصحيفة إنه في مشهد ألف كآبته سكان بغداد، اطلقت النيران على السيدتين بعد ان اقتربن كثيرا بسيارتهن من موكب يتكون من ثلاث سيارات رباعية الدفع مظللة الزجاج على مسافة قريبة جدا من السفارة الالمانية السابقة.

وذكرت أن الشرطة التي كانت في مشهد الحادث جمعت ١٩ ظرفا فارغا من عتاد تستخدمه قوات الناتو ووكالات امنية عراقية تلقت مؤخرا اسلحة اميركية جديدة.

ونقلت الصحيفة عن احد الشهود قوله ان عناصر الحماية في الموكب، الذين كانوا يخفون وجوههم، قد اطلقوا نيران تحذير وقنبلة دخانية باتجاه سيارة المرأتين. وقال يظهر ان المرأة التي كانت تقود السيارة قد اخذها الذعر ولم تتمكن من التوقف.

اكدت انها جارية على قدم وساق

واشنطن ترفض تقارير بشأن استحالة المصالحة الوطنية

واشنطن/ وكالات

رفضت المتحدثة بإسم البيت الأبيض دانا بيرينو القبول بما توصلت إليه بعض التقارير الصحافية بأنه لا أمل في تحقيق مصالحة وطنية في العراق.

وكانت صحيفة واشنطن بوست قد نشرت تقريرا الاثنين لمراسلها في بغداد قال فيه إن المصالحة الوطنية باتت أملا يصعب تحقيقه، وأن الفرقاء العراقيين يبحثون عن حلول أخرى ممكنة التحقيق كترشيد البيروقراطية وتعيين حكومة تكنوقراط وتحسين تقديم الخدمات الأساسية للعراقيين.

وقالت بيرينو في مؤتمرها الصحافي اليومي في واشنطن إن خطوات تحقيق مصالحة وطنية جارية على قدم وساق في العراق: "إن قانون اجتثاث البعث مدرج للدراسة على مجلس النواب وهم سيتخذون قرارا بشأنه، والرئيس طالباني يحاول حث الجميع على العمل فيما يتعلق بقانون توزيع الثروة، كما أن تقدما يتم إحرازه على صعيد إجراء انتخابات المجالس البلدية وتلك هي أمور ثلاثة مهمة بالنسبة لتحقيق المصالحة الوطنية".

وشددت بيرينو على أن الإدارة الأميركية تحث دائما العراقيين على الجلوس معا في سبيل التوصل إلى المصالحة الوطنية المنشودة، لافتة إلى أن الحكومة العراقية تدرك ذلك المطلب المهم وأنها تقدم الدعم لجميع المحافظات، مشددة على أن ذلك هو أحد أشكال المصالحة الوطنية.

وكانت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، قد قالت الثلاثاء، إن كبار السياسيين العراقيين يديرون ظهورهم الى اكبر اهداف الولايات المتحدة، المصالحة، بوصفه هدفا لا يمكن بلوغه وسط "هياج الصراع على السلطة" على حد تعبير الصحيفة.

واشارت الصحيفة الى ان الاستراتيجية الامريكية انصبت في وقت طويل من هذا العام على السعي الى التقليل من حدة العنف من اجل اعطاء السياسيين الفرصة لاجراء مصالحة وطنية، إلا ان عددا من كبار القادة العراقيين يقولون الآن انهم "فقدوا الثقة" في هذا الهدف العريض.

وتضيف الصحيفة أن قادة عراقيين يحتجون برأيهم هذا بأن العداوة الطائفية متمكنة من بنية حكومتهم. فبدلا من المصالحة، يمضون الان باتجاه الضغط على ايجاد بديل وربما اهداف سهلة المنال، مثل: انسياب البيروقراطية الحكومية، ووضع تكنوقراط ذوي خبرة في مواقع السلطة وتحسين احوال السجل الكئيب الخاص بتقديم الخدمات الاساسية.

وتنقل الصحيفة عن نائب رئيس الوزراء، برهم صالح، قوله "انا لا اعتقد بان هناك شيئا اسمه مصالحة، ولن تكون هناك مصالحة بهذا التصور" ويوضح "بالنسبة لي، هذا تعبير غير مناسب ابدا. فهناك صراع على السلطة."

اما همام حمودي، فقال ان اية مصالحة في المستقبل ستنبثق طبيعيا من كفاءة الحكومة ونزاهتها، وليس من خلال هندسة سياسية قصيرة الامد بين سنة وشيعة.

وقال حمودي ان "المصالحة يجب ان تكون نتيجة وليست هدفا بنفسه،" واضاف "عليك ايجاد المناخ لعلاقات صحيحة، وليس موجة شعارات (انا اريد التصالح معك)."

وتقول الصحيفة ان "الحدة بين السياسيين قد اعيت الحكومة برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي ووضعتها على شفا الانهيار.

وتضيف الصحيفة "كما لم يمرر من خلال البرلمان المنقسم تشريع ادارة القطاع النفطي، وهو اهم ثروات البلاد الطبيعية، واعادة اعضاء حزب البعث الى الحكومة.

وتنقل الصحيفة عن طارق الهاشمي، احد نائبي رئيس الجمهورية " قوله إنه "ليس هناك تقدم ملموس على مدى شهور. هناك نقص في حسن النية لدى تلك الاحزاب التي تتولى كرسي قيادة العراق."

وتنقل الصحيفة عن قادة عراقيين قولهم ان هناك علامات قليلة جدا على ان حكومة المالكي لديها نية اكبر الان في أن تشارك السلطة مما كان عليه الحال في ١٥ شهرا الماضية، عندما اعلن عن خطة مصالحة تتضمن ٢٨ نقطة.

وضمت تلك الخطة مقترحا اساسيا تمثل بالعفو عن متمردين. "غصن زيتون"، كما وصفها المالكي في ذلك الوقت. لجلب عناصر "المقاومة" الى العملية السياسية.

وتعلق الصحيفة بقولها "انه على مدى صيف وخريف العام ٢٠٠٦، ارتفع العنف الى اعلى مستوياته، طاردا الاف السكان من احياء مختلطة وملقيا بسياسيين سنة وشيعة الى الجانب. ولم يحقق العفو وجودا ماديا، وكذلك المصالحة."

وتستدرك "الا ان بعض السياسيين العراقيين ظلوا متمسكين بالامل. اذ ان طارق الهاشمي، النائب لرئيس الجمهورية، طرح مؤخرا ما اسماه بالعقد الوطني، الذي ضم ٢٥ نقطة اساسية تدين كل انواع التطرف والهيمنة الطائفية."

وقالت واشنطن بوست "ويدعو بيان الهاشمي هذا الى حوار صريح بين الاطراف العراقية على الاختلافها. وفي ٢٧ من ايلول سبتمبر الماضي التقى اية الله العظمى علي السيستاني، وهي اشارة رمزية نادرة تؤكد امكانية التعاون عبر الفجوات الطائفية. وقال الهاشمي ان السيستاني اعرب عن دعمه للعقد الوطني وطلب اجراء بعض التعديلات الطفيفة على هذه الوثيقة."

وتنقل الصحيفة عن الهاشمي قوله "انا بدأت من الصفر. انا اعرف ذلك. لكن ذلك من اجل ايجاد مناخ جديد بين السياسيين العراقيين للتحدث عن قضايا حساسة وجها لوجه في محاولة لتخفيف الذعر المتبادل بين الطوائف العراقية والاثنيات."

وتقول واشنطن بوست إن الهاشمي يعترف ببعض التقدم في تحقيق تلك المطالب. مثل برنامج اطلاق سراح سجناء خلال شهر رمضان. الا انه يرى ان تلك الخطوات غير كافية.

وتنقل الصحيفة عن الهاشمي قوله إن "الانسحاب من الحكومة لم يكن هدفا، انه فقط وسيلة، طريقة لتشجيع الحكومة على ممارسة ادائها بافضل طريقة." لكنه يعلق بالقول إن "استجابة الحكومة الى ذلك كانت بطيئة، بطيئة جدا." بحسب الصحيفة.

نـــعـــي

ببالغ الحزن والالم تنعى مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

الدكتورة نزيهة الدليمي

التي غادرتنا بعد حياة مشرفة عاشتها مناضلة سياسية ومكافحة من اجل الحريات وناشطة في الدفاع عن حقوق المرأة، لتحظى عبر كل هذا بأدوار ريادية يحفظها التاريخ لها في سفره المشرق.

ولا يعوّض خسارة الراحلة الكبيرة سوى استلهام القيم العظيمة التي كرست الدليمي من اجلها حياة مليئة بالتضحية والعنفوان والمبادئ الرفيعة السامية.

فخري كريم